

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون



الجلسة ٥٤٠٦

الجمعة، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٧/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميورال (الأرجنتين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنيازف

بيرو السيد اوباندو

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مانونغي

الدانمرك السيدة لوي

سلوفاكيا السيد بريان

الصين السيد لي جونغهوا

غانا السيد كريستشين

فرنسا السيد دلا سابلير

قطر السيد آل ثاني

الكونغو السيد غاياما

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونستون

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ولكوت ساندرز

اليابان السيد كيتاوكا

اليونان السيد بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2006/159)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

06-29249 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام المرحلي العاشر عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2006/159)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل ليبيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة أوسود (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/159، التي تتضمن تقرير الأمين العام المرحلي العاشر عن بعثة المتحدة في ليبيا. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2006/202، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/184، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل فرنسا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان عقب التصويت.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما ذكرت هنا في حضور رئيسة ليبيا، إن فرنسا مصممة على دعم الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات الليبية، والدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، التي كان دورها وسيظل حاسما في إنعاش ذلك البلد المدمر.

والسلطات الفرنسية، التي استقبلت رسميا السيدة جونسون سيرليف في بداية آذار/مارس، ظلت دائما تبذل كل جهد لتحقيق ذلك الهدف، وستظل تفعل ذلك. ونحن واعدون تماما بعواقب الحرب الليبية وفضائنها الوحشية على المنطقة بأسرها. ويجب علينا الآن ألا نخذل أبناء ليبيا. والأمل المتجدد في أن تصبح ليبيا مستقرة وفي سلام يتيح فرصة لكل غرب أفريقيا.

والاتحاد الأفريقي، وأغلبية أعضاء المجلس تقريرا يدعون إليه منذ ١٢ شهرا.

لقد وافقت فرنسا في نهاية المطاف على تأييد مشروع القرار المتعلق بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المتخذ للتو لأنه يتضمن التزامين. فمن جهة ستمكن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار مرة أخرى، حالما يكون ذلك ضروريا، من الاستفادة فورا من التعزيزات التي توفرها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ومن جهة أخرى، من الواضح أنه بحلول ٣٠ نيسان/أبريل، سيتخذ المجلس قرارا بشأن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وهذا ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى بوصفه رديفا لعملية السلام المنصوص عليها في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) التي تدخل اليوم أكثر المراحل حساسية وأهمية.

وينبغي الإذن بتعزيز بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن، لأن الجدول الزمني للعملية ضيق، ولأن الحالة الأمنية في كوت ديفوار، مثلما أخبرنا الأمين العام، لا تزال هشة على نحو خاص.

ويحيط وفدي علما بأن المجلس التزم للتو التزاما قويا بتسوية مسألة القوات في بعثة كوت ديفوار بحلول نهاية نيسان/أبريل. وسيتقدم وفدي بجميع الاستنتاجات ذات الصلة في مجلس الأمن خلال الأسابيع المقبلة. وفرنسا على اقتناع بأن الاستثمار الذي يمكن توفيره لكفالة السلام في كوت ديفوار سوف يكون ضمانا إضافية كبيرة لتحقيق الاستقرار في ليبيريا، وهذا ما نلتزم به التزاما بالغاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

وعلاوة على ذلك، ترحب فرنسا باعتقال تشارلس تيلور ونقله إلى المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نتوجه بتحية صادقة إلى الرئيس أوباسانجو لتصرفه الحاسم وإلى السلطات الليبرية لتصميمها على ضمان إنجاز العدالة في نهاية المطاف.

وفرنسا مكرسة جهدها كلية لتحقيق الاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية. وهي تضطلع بجميع مسؤولياتها، وملزمة تماما، إلى جانب أبناء أفريقيا، والأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان الذين يعملون من أجل السلام. وذلك ينطبق بوجه على كوت ديفوار، حيث أن الطريق الصعب المؤدي إلى الوحدة والمصالحة لا يزال يشكل مصدر قلق دائم للمجتمعين الأفريقي والدولي.

ويعتقد بلدي أن على مجلس الأمن أن يعمل بشأن هذه المسألة وفقا لمبدأين بسيطين. أولا، إن استقرار غرب أفريقيا هو استقرار واحد لا يتجزأ. وأي محاولة لفصل الحالة في ليبيريا عن الحالة في كوت ديفوار لا معنى لها. وفي ذلك السياق، نحن بحاجة إلى النظر بعناية في الجهود التي نبذلها من أجل كل بلد من هذين البلدين، وإلى العمل على تكييفها. ثانيا، يجب استكمال وحدة المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، يجب أن يولي المجلس اهتماما خاصا لما يقوله الأفارقة لنا ولتوصيات الأمين العام.

لهذا السبب لجأ وفدي، كالأغلبية الساحقة في المجلس، خلال الأيام القليلة الماضية إلى دعم ما يلي: بالنسبة إلى ليبيريا، الخفض التدريجي والمعقول لعدد الجنود في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، حسبما يقترح الأمين العام؛ وبالنسبة إلى كوت ديفوار، القيام في أيديجان لصيانة السرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المنتشرة هناك منذ شباط/فبراير، فضلا عن - وهذا أهم جانب - تعزيز القوة العسكرية وقوة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو ما فتى الأمين العام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،